من هذه التصريحات التي مهدت لتصريحه ـ التهديد ابان مؤتمر حيروت الاخير ، والذي قال فيه بأن « جيش الدفاع الاسرائيلي سيحتل سيناء مرة رابعة في حالة انهيار السلام » (معاريف ، ١٩٧٩/٦/١٢) . ولا ندري ما اذا كانت هذه التهديدات الوقائية التي اطلقها عيزر وايزمان موجهة لبعض معين في قمة الحكم السياسية في مصر ، أم لبعض آخر في القمة العسكرية ، ممن يعارضون معاهدة السلام الاسرائيلية المصرية المنفردة ، ونهج السادات السياسي ، وهذا هو الارجح ، نظرا لما قد تردد في المدة الاخيرة في كثير من تعليقات المراقبين ، بل وفي احد التصريحات التي ادلى بها عراب معاهدة السلام الاول ، هنري كيسنجر ، من ان ثمة حالة من التذمر تسود شريحة لا بأس بها من الجيش المصري من معاهدة السلام الاسرائيلية المصرية المنفردة ، بل ربما يكون عيزر وايزمان قد ارتأى اطلاق مثل هذه التصريحات التهديدات ، بناء على قراراته المباشرة لما يدور داخل الجيش المصري ، لا سيما وانه قد اصبح من « اهل البيت » المقربين جدا لدى الرئيس المصري ، ومن اجدر منه في الحفاظ على هذا البيت وسلامة ربه . لا سيما وانها جاءت على حين غرة ، وبدون اي موجب او معرض رد على تصريحات معينة من الجانب المصري ، من يدري ، فربما كانت هذه التصريحات ـ التهديدات موجهة للاستهلاك المحلي ، ولاغراض اسرائيلية داخلية ، لمواجهة ما تمر به اسرائيل من ازمة اقتصادية حادة ، قد تعصف بحكومة بيغن وما تقوله هذه الحكومة على المعاهدة السلمية المنفردة مع مصر من رخاء اقتصادي ، يتدفق على الاسرائيليين منا وسلوى من سيناء ، عبر الحدود المفتوحة مع مصر .

العلاقات الاقتصادية

فالحدود المفتوحة التى اعلن عنها مع مصر ، سوف « تفتح الطريق الجديد الذي تكلم عنه السادات عدة مرات ، وهو ما يشبه مشروع مارشال ، اميركي للترميم الاقتصادي في الشرق الاوسط » (معاريف ، ١٩٧٩/٥/٢٨) . واذا كانت اسرائيل قد سعت في الاتفاقات السابقة المؤقتة مع مصر ، المتعلقة منها بفصل القوات عام ١٩٧٥ ، لتأمين التواجد العسكري الاميركي بينهما ، سواء بمحطات الانذار المبكر ، ورحلات الاستطلاع الجوية فوق الخطوط الفاصلة بين الجيشين المصري والاسرائيلي ، فالاتفاق الآن بينهما يختلف . انه الآن معاهدة سلام دائمة ، ومن المفروض ان « يحل التواجد الاقتصادي بدلا من التواجد العسكري » وليس « نقطة من المساعدات الاقتصادية كما كان في الماضي (!) » وانما « بزخم هذه المرة من اجل تغيير ثوري في المنطقة » (المصدر نفسه) . ففي التفاهم الاسرائيلي المصري في هذا الشأن « يوجد المفتاح لفتح ابواب الراي العام الاميركي » الذي سيخطر الى « توظيف كل امكانياته اللازمة لبداية مشروع مارشال ، شرق اوسطي » (المصدر نفسه) . ولهذا يرى الاقتصاديون الاسرائيليون ، انه من المستحسن « بحث هذا الموضوع مع المصريين الآن بدلا من الاستمرار في النقاش حول تفسيرات كمب ديفيد » (المصدر نفسه) .

ونظرا لذلك ، فان مجموعة من « الرجال المركزيين في الاقتصاد الاسرائيلي ، سوف ينضمون الى مجموعة من الشخصيات اليهودية المعروفة التي ستقابل الرئيس السادات في القاهرة وبعض رجال الاقتصاد المصريين » (دافار ، ١٩٧٩/٧/١١) . وسوف يكون رجال الاقتصاد الاسرائيليين هؤلاء في عداد « مجموعة مصغرة من اعضاء المجلس الاقتصادي المنبثق عن الكونغرس اليهودي العالمي » ، الذي سيقوم بـ « زيارة عمل لمصر في بداية شهر ايلول من هذا العام » (المصدر نفسه) . ومن بين الشخصيات الاسرائيلية في هذه المجموعة ، « رئيس مجلس المدراء العامين لبنك العمال الاسرائيلي ، يعقوب ليفنسون ، ومدير عام الشركة للتوظيفات التابعة لبنك ليسكونت ، دان تولكوفسكي ، ومدير عام شركة كور ، نفتالي بلومنتال » (المصدر نفسه) . اما من بين الشخصيات اليهودية المعروفة بنشاطها الاقتصادي ، والاعضاء في هذا المجلس فسينضم « البارون جي.دي. روتشلد ، من فرنسا ، واللورد ايندفيلد من بريطانيا ، وسام برونفمان من كندا ، وآخرون غيرهم » (المصدر نفسه) . وقد « قام رئيس الكونغرس اليهودي العالمي ، فيليب كلوتسينك ، بزيارة مصر منذ مدة قصيرة ، وانهى تفاصيل هذه الزيارة مع شخصيات مصرية رفيعة المستوى » ، اذ ان الهدف من هذه الزيارة لمصر هو « دراسة الوسائل اللازمة للتعاون الاقتصادي المشترك ، والاطلاع عن قرب على احتياجات